



من النائبة منال بديدة

دائرة: بئر علي بن خليفة

ع / ط : السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إلى السيدة رئيسة الحكومة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية العقود الهشة في القطاع العمومي

السيدة رئيسة الحكومة، لقد نتج عن قانون الشغل الجديد عدد 09 لسنة 2025 تسوية أكثر من 100 ألف عقد شغل في القطاع الخاص، وهو إنجاز اجتماعي يحسب لفائدة حكومتكم الموقرة. إلا أن هذا الإصلاح في القطاع الشغلي و الاجتماعي لم يرافقه إصلاح مماثل لكل أشكال العمل الهش في القطاع العمومي لأكثر من 48 ألف عقد متفرقة على عدد من الوزارات (إحصاء أمدتنا به مصالحكم في جلسة يوم 16 مارس 2026 بلجنة الفلاحة بمجلس نواب الشعب)، حيث أن كل وزارة نتوجه لها بالسؤال عن موعد تسوية بعض الوضعيات يقع إعلامنا بأن الملفات بصدد الدرس لدى رئاسة الحكومة، وهو الأمر الذي أثار حالة من الاحتقان لدى هذه الفئات التي ملّت من انتظار تنفيذ الوعود بتسوية وضعياتهم الشغلية ونذكر لكم بعض القطاعات على سبيل الذكر لا الحصر:

- 1- ما يقارب 1700 عقل شغل لعمال ديوان الأراضي الدولية يصل بعضها لـ 10 سنوات، حيث تلقينا وعودا خلال جلسة لجنة الفلاحة بالبرلمان يوم 16 مارس 2026 بأن وزارة الفلاحة ستبدأ بتسويتهم في أقرب الآجال باعتبارهم يمثلون العدد الأكبر من متعاقدى الوزارة كما وعدت السيدة ممثلة الوزارة في نفس الجلسة باستعدادهم للتنسيق مع رئاسة الحكومة لتحسين الوضعية المادية لهؤلاء المتعاقدين حتى قبل صدور الأوامر الترتيبية الخاصة بالتسوية.
- 2- ما يقارب 255 عقد بوزارة الشباب و الرياضة على حساب الأجر الأدنى المضمون و العاملين في عدد من المؤسسات الشبابية لأكثر من 16 سنة.

- 3- ما يقارب 1473 متعاقد مع المركز الدولي للتهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بتونس و الذين يقومون بأعمال جبارة في التعامل مع أبنائنا ذوي الإعاقة.
 - 4- ما يقارب 900 من متعاقدي تعليم الكبار في وزارة الشؤون الاجتماعية و الذين قاموا بالتدريس لسنوات بأجور زهيدة و في وضعيات اجتماعية قاسية.
 - 5- أعوان الخدمة المدنية التطوعية من أصحاب الشهادات العليا و الموزعين على عدد من الإدارات و المؤسسات العمومية.
 - 6- المتعاقدون مع المركز الوطني البيداغوجي.
 - 7- ما يقارب 987 متعاقد من أساتذة التنشيط الثقافي و أعوان وكالة التراث و المنشطين بنظام الحصاة و مدرسي الموسيقى بنظام الساعة و متعاقدي مراكز الفنون الدرامية.
- كما يوجد عديد المتعاقدين الآخرين و الموزعين على عديد الوزارات و الذين لا نملك إحصاء دقيق عنهم. السيدة رئيسة الحكومة، يجب أن يحظى ملف تسوية وضعيات العقود الهشة بالقطاع العمومي بالأولوية و الأهمية القصوى لدى حكومتكم الموقرة نظرا لما لهذا الملف من آثار اجتماعية و نفسية على المتعاقدين مع الدولة الذين يعيشون وضعيات اجتماعية هشة لا يجب أن تتواصل في ظل الخيار الجديد الذي وضعه السيد رئيس الجمهورية و الرامي إلى إلغاء كل أشكال التشغيل الهش حفاظا على كرامة المواطنين، لذا السيدة رئيسة الحكومة إن استمرار تهميش هذه الفئات قد ألحق بها أضرار اجتماعية و معنوية كبيرة وهو أمر قد يضع ثقة المواطن في الدولة على المحك فمتى تقوم حكومتكم الموقرة بتسوية كل العقود المذكورة أعلاه و باقي العقود الهشة في كافة الوزارات؟

الإمضاء

عضو مجلس نواب الشعب

منال بديدة